Al-Qentar Journal for Economic Studies and Entrepreneurship

Economic and entrepreneurship studies series

الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين الإسلامية

الباحثة ريم ايوب احمد الصوالحه

ماجستير في التدقيق المحاسبي

الملخص: إن من أبرز التحديات التي تواجه صناعة التأمين الإسلامي تلك التحديات التي تواجه الأموال التي تتبقى من أقساط التأمين وعوائد إستثمارها بعد دفع مصروفات وتعويضات التأمين وهو ما يسمى بالفائض التأميني، لذا فإن الهدف من الدراسة هو التعرف على الفائض التأميني وطُرق توزيعه في شركات التأمين الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف فقد قامت الباحثة بطرق هذا المضوع ودراسته وذلك بعرض الاطار المفاهيمي للفائض التأميني بالاعتماد على مصادر البيانات الثانوية من الدراسات السابقة التي سلطت الضوء على هذا الموضوع. توصلت الدراسة الى العديد من النتائج اهمها ان ما تقوم به شركات التأمين الاسلامي من معاملات، يرجع مصدرها الى الشريعة الاسلامية السمحة التي لا يعتليها النقص والتقصير، والفائض التأميني يشير الى ما تبقى من الأقساط وعوائد هذه الأقساط بعد اداء المصروفات والتعويضات وتجنيب المخصصات والأحتياطات، وللفائض التأميني اهمية كُبرى في تَرسيخ فكر التأمين الاسلامي في اذهان المستأمنين، وتشجيع غَيرهم لى التأمين في شركات التأمين الاسلامي. قدمت الدراسة توصيات من أهمها العمل على اصلاحات تشريعية تتضمن اصدار قوانين تضبط وتنظم شركات التأمين الاسلامي وذلك لأن توفير بيئة تشريعية ملائمة لطبيعة عمل شركات التأمين الاسلامي امر في غاية الأهمية ومن شأنه ان يدفع الى تسارع نمو صناعتها، وحث شركات التأمين الاسلامية بعقد دورات تدريبية من شأنها تأهيل اعضاء قادرين على صناعة الفارق بينها وبين الشركات التجارية، اضافة الى تسليط الضوء بالمزيد من الأبحاث والدراسات عن موضوع الفائض التأميني وعقد الندوات والمؤتمرات بهذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: التأمين، التأمين الأسلامي، الفائض التأميني، شركات التأمين الأسلامية.

The Insurance Surplus and Methods of its Distribution in Islamic Insurance Companies

Abstract: The purpose of research is to identify the insurance surplus and its distribution methods in Islamic insurance companies. To achieve this goal, the researcher has studied this subject by presenting the conceptual framework of the insurance surplus, based on secondary data sources from previous studies that shed light on this subject. The study reached several results, the most important of which is that the transactions carried out by Islamic insurance companies, their source is due to the tolerant Islamic Sharia, which is not overshadowed by deficiency and default, and insurance surplus refers to the remaining premiums and the returns of these premiums after paying the expenses and compensations. Moreover, insurance surplus

important and would prompt the acceleration of the growth of its industry, and urge Islamic insurance companies to hold training courses that would Rehabilitation of members who are able to make the difference between them and commercial companies, in addition to highlighting more research and studies on the subject of the insurance surplus and holding seminars and conferences on this subject

great importance in consolidating the thought of Islamic insurance in the minds of the insured, and encouraging others to take insurance with Islamic insurance companies. The study made recommendations, the most important one is to work on legislative reforms that include the issuance of laws that control and regulate Islamic insurance companies, because providing a legislative environment appropriate to the nature of the work of Islamic insurance companies is very

. **Keywords:** Insurance, Islamic Insurance, Insurance Surplus, Islamic Insurance Surplus.

1. المقدمة:

يعيش الأنسان في قلق دائم بسبب الأخطار الكثيرة التي يتعرض لها، والتي يترتب عليها أضرار معنوية وخسائر مادية قد تكون ضئيلة، وقد تكون كبيرة بحيث يحاول تفاديها أو التخفيف من عبئها على الأقل. والخطر حقيقة ثابتة وعوائده قد تكون كبيرة لا يستطيع الفرد تحملها، لذلك عمل الانسان خلال مختلف العصور على وضع تنظيمات تمكن الفرد والمجتمع من تحمل الأخطار، وبذلك ظهر مبدأ التعاون على تحمل تلك الأعباء وهو ما يسمى بنظام التأمين. يعتبر التأمين وسيلة لمواجهة المخاطر والأضرار التي بتعرض لها الانسان في كيانه و في أمواله اثناء فترة حياته من أجل التخفيف من وطئتها. هو من أجدى وأفضل الوسائل التي تمكن الانسان من التقليل من آثار الكوارث، والمحافظة على الأموال المنتجة وتكوينها، وبالأخص اذا غلبت على هذه الوسائل الصورة التعاونية والتكافلية التي لا تهدف الى تنمية الثروة وتحقيق الأرباح، بل تهدف الى توزيع الآثار والخسائر الناتجة عن وقوع الخطر على مجموع الافراد المعرضين لنفس الخطر أو لمخاطر معينة. وهذا ما تسعى اليه شركات التأمين الأسلامية (اليحيى، 2018).

تعددت اشكال المخاطر التي يوجهها الانسان في حياته وتنوعت صورها، خاصة في الوقت المُعاصر، والحَوادث المُحتملة التي تسبب في حُدوث خسائر للإنسان متعددة، فَقد تكون أسباب طبيعية كحدوث كوارث طبيعية، وقد تكون أسباب إجتماعية كالمرض والموت والعجز. فمن هنا ظهرت الحاجة الى ايجاد جهة تُرمم آثار المخاطر في حال وقوعها، وتُفتتها بطريقة تبعث الامل في النُفوس، وتقوي فيها روح المخاطَرة وتُبدد آثار القلق والخوف، فَظهرت شركات التأمين التجاري، الا انها قامت

على اسس غير شرعية، واشتملت انشطتها على مخالفات ومحاذير، الامر الذي حدا بالكثير من العلماء المُعاصرين الى الذهاب بالقول بحرمتها وعدم شرعيتها، ونتيجة لذلك كان يجب ايجاد البديل الشرعي الذي يُلبي حاجة الانسان ويُحقق مطالبه، فظهرت شركات التأمين الاسلامي وتميزت عن شركات التأمين التجاري بِفروق جوهرية والتي تبرز في ما يُعرَف بالفائض التأميني (ابو سرحان، 2020).

يُعتبر الفائض التأميني من الرَكائز الاساسية والسِمات البارزة في شَركات التأمين الاسلامية والتي اتخذت من العلاقة القائمة على التبرع بين المشتركين محوراً لعملها، ويعد من السمات الاساسية المهمة التي تميز بين التأمين الاسلامي القائم على عقد التبرع والتأمين التجاري الوضعي غير الشرعي القائم على عقد المعاوضة.حيث يدفع المشترك اشتراكه في هذا النوع من التأمين على أساس التبرع لصندوق التكافل وتخصص هذه الاشتراكات لتعويض المستحق لمن يصيبه الضرر، والمتبقي منها (بعد صرف التعويض) يعاد توزيعه على المشتركين بصفة الفائض تأميني (صالحي وصالح، 2018)

الفائض التأميني وكيفية توزيعه والتصرف فيه يعد من المستجدات في شركات التأمين الإسلامية أي بمعنى حديثة النشأة. وقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على هذه المشكلة التي تعاني منها شركات التأمين الإسلامية، ولبيان حجم ذلك الفائض، واقتراح أساليب لتوزيع ذلك الفائض بما يتفق مع الشريعة الأسلامية.

2. أهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة الأساسية من اهمية موضوعه، اذ يعد الفائض التأميني من اهم القضايا المعاصرة في شركات التأمين الاسلامية و احد الفروق الجوهرية بين التأمين التجاري والتأمين الاسلامي. كما تكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

- هامة لهيئات الرقابه الشرعية لمعرفة كيفية توزيع وحساب الفائض التأميني.
- هامة لطلبة العلوم الشرعية كونها تبحث مسألة ذات اهمية في المجال الأسلامي ومن وجهة نظر الشريعة.
- هامة للمكتبة الإسلامية، لانها تزودها بدراسة تتعلق بالفائض التأميني لشركات التأمين الإسلامية..

3. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية الى التعرف على حقيقة الفائض التأميني من خلال تسليط الضوء على الاطار المفاهيمي له، وتوضيح الطرق والآليات المتبعة في توزيعه في شركات التأمين الاسلامي ومدى انضباط هذه الشركات بالأحكام الشرعية المتعلقة بتوزيعه، والمساهمة في إثراء المكتبات بمثل هذه المواضيع الهامة.

4. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمحور مشكلة الدراسة في محاولة الأجابة على السؤال الثالي: **ما طرق توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية؟** ويتفرع منها الأسئلة التالية:

- ما الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية؟
- ما هي العوامل والمعوقات المؤثرة في توزيع الفائض التأميني؟
- ما المشكلات التى تواجهها شركات التأمين الاسلامية في توزيع الفائض التأميني؟
- ما الطرق المتبعة والمعايير في حساب وتوزيع الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية؟

5. فرضيات الدراسة

اعتماداً على تساؤلات الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تفترض الدراسة الحالية إن اهم التحديات التي تواجه شركات التأمين الإسلامية هي كيفية توزيع الفائض التأميني، وتسعى شركات التامين الإسلامية جاهدة لتوضيح الطرق والمعايير التي تستند عليها في توزيع الفائض التأميني ومدى انضباطها بالأحكام الشرعية المتعلقة بتوزيعه. وذلك لانه يعتبر احد الفروق الجوهرية بين التأمين التجاري والتأمين الاسلامي.

6. الدراسات السابقة

1.6 الدراسات السابقة العربية

دراسة (ابو سرحان، 2022) بعنوان: "الفائض التأميني في التأمين الاسلامي" هدفت الدراسة الى الحديث عن الفائض التأميني في التأمين الاسلامي من جهة اهميته وحقيقته والعوامل التي تؤثر فيه والتصرف فيه احتفاظاً وتوزيعاً واستثماراً، حيث توصلت الى ان الفائض التأميني يعد حق خاص بالمستأمن ويتصرف فيه كيفما يرى مصلحته كتكوين الاحتياطات او توزيعه او تخفيض الاشتراكات.

دراسة (بن ضيف، 2022) بعنوان: " القدرة التنموية للفائض التأميني لدى مؤسسات التأمين الاسلامية بين التأصيل النظري والتطبيق العملي " بحثت الدراسة في القدرة التنموية للفائض التأميني لدى مؤسسات التأمين الاسلامية بين التأصيل النظري والتطبيق العملي، وهدفت الى التعرف على اثر اتخدام الفائض التأميني على الصعيد الاقتصادي من استثمارات، وعلى الصعيد الاجتماعي من اعمال الخير، وعلى صعيد المؤسسة والمشتركين، وتوصلت الى انه يمكن للفوائض المالية ان تؤدي دور كبير عند استغلالها من جانب الاستثمارات خلال الدورة المالية، واذا كان هناك فوائض تنازل اصحابها عنها او تم الانفاق على صرفها في اوجه البر، فإنها تعتبر مصروفاً هاماً لأوجه الخير، او يمكن للمؤسسة ترحيلها الى الاحتياطات اذا كانت المؤسسة في بدايتها او كان هناك تنافس كبير.

دراسة (صالحي، 2018) بعنوان: "صناعة التأمين التكافلي بين الاسس الشرعية والممارسات التطبيقية – تطوير العلاقات التشاركية في اطار نظرية الرسملة المزدوجة للفائض التأميني والاستثمار المشترك للارباح التأمينية" تناولت الدراسة التأمين التكافلي بين اسسه الشرعية وتجربته التطبيقية وما رافقها من ايجابيات تؤكد جدارتها للبديل عن التقليدي، وما لوحظ على تلك الممارسات من اختلالات في التوازن بين الاطراف ذات المصلحة، كما اشارت الدراسة الى اشكالية تطوير المشاركة التعاونية والتكافلية على مستوى صناديق التأمين في شركات التأمين التكافلي والتي تكون على شكل شركات مساهمة

مفتوحة من خلال المشاركة التساهمية بجزء من الفائض التأميني، مما يترتب على ذلك من تكامل للادوار وتوازن في المصالح وتطوير العمل المؤسساتي للتأمين التكافلي.

دراسة (اليحيى، 2018) بعنوان: " نظرية الفائض التأميني: دراسة فقهية " بحثت الدراسة في الفائض التأميني حقيقته ومكوناته ومعايير احتسابه وطرق توزيعه، وتوصلت الى انه لما كانت الحاجة قائمة الى خدمات التأمين وكان الغرر واقعاً في مبدأ التأمين اصلاً، فقد احتيج الى اسلمته بإخراجه عن المعاوضات وادخاله في دائرة التبرعات.

دراسة عبدالباري (2010) بعنوان: "تجارب التصرف بالفائض التأميني" هدفت الدراسة الى بيان اقتراحات حول كيفية التصرف في الفائض التأميني، وذلك ان يكون الفائض (بعد اجر الادارة) خالصاً لحساب التأمين، او ان تكون النسبة الغالبة من الفائض للمساهمين (دون ان يُحسم منه شيء مقابل الادارة) والباقي لحساب التأمين، او توزيع الفائض بين المساهمين والمشتركين على اساس الوكالة بأجر، او توزيع الفائض بين المساهمين وحساب احتياطي عام للتأمين، وانتهت الدراسة الى بيان الفروق الجوهرية بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني، وعدم جواز اخذ المساهمين من الفائض التأميني.

دراسة النشمي (2010) بعنوان: "الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الاسلامي" هدفت الدراسة الى بيان مفهوم لغوي واقتصادي للفائض التأميني وتناولت استعراض اطراف شركات التأمين الاسلامي من حيث المساهمين والمشتركين وعن طبيعة العلاقة التي تربط بينهما، كما تناولت الدراسة التكييف الفقهي للفائض حيث تم تكييفه على اساس التبرع، وانتهت الدراسة في التحدث عن طرق توزيع الفائض التأميني.

دراسة الصباغ (2009) بعنوان: " الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية" هدفت الدراسة الى بيان معايير توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية منها: توزيع الفائض التأميني على جميع المشتركين دون تفريق بين من حصل منهم على تعويضات ومن لم يحصل عليها بنسبة استراكاتهم، وتحدثت الدراسة عن طرق استثمار الفائض المرصد في صندوق المخاطر او في حساب الاحتياطات من خلال المضاربة او الوكالة بأجر، وانتهت الدراسة الى بيان تطبيق عملي لتوزيع الفائض التأميني في شركة التأمين الاسلامية في الاردن من حيث المبادئ العامة والمكونات واسس احتساب وتوزيع الفائض التأميني.

2.6 الدراسات السابقة الاجنبية

دراسة Oussam and Lamine (2021) بعنوان:

"The effect of compensation on the insurance surplus and the profitability of Takaful insurance companies A case study of the Islamic insurance company in Jordan, 2010-2019"

"اثر التعويض على فائض التأمين وربحية شركات التأمين التكافلي دراسة حالة لشركة التأمين الاسلامي في الاردن 2010-2019" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التعويض على كل من فائض التأمين وربحية شركات التأمين التكافلي من خلال إجراء مسح معياري عن الشريعة الإسلامية شركة تأمين في الأردن خلال الفترة 2010-2019.و بعد أن خضعت للدراسة، اظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيرا سلبيا للتعويضات المدفوعة على فائض التأمين في حين أن زيادة قيمة التعويض بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى انخفاض فائض التأمين بمقدار (0.053) أي زيادة قيمة التعويض بمقدار واحد درجة تؤدي الى زيادة الارباح بمقدار (0.174). وأثبتت الدراسة عدم وجود تعويضات تؤثر على رأس مال أو أرباح شركة التأمين التكافلي لأنها تدفع منها حسابات المشتركين ومجموع الأقساط المتاحة.

دراسة Marciniak and Palmowski (2016) بعنوان:

"On the optimal dividend problem for insurance risk models with surplus-dependent premiums"

"مشكلة توزيع الارباح المُثلى لنماذج مخاطر التأمين ذات الاقساط المُعتمدة على الفائض" تتعلق هذه الدراسة بمشكلة توزيع الأرباح المثلى لشركة التأمين ذات الأقساط المعتمدة على الفائض، في حالة عدم وجود مدفوعات الأرباح، فإن عملية المخاطرة هذه هي حالة خاصة لما يسمى بعمليات ماركوف الحتمية متعددة التعريفات، تم اختيار آلية التحكم حجم مدفوعات الأرباح. يتمثل الهدف في تعظيم مجموع مدفوعات الأرباح التراكمية المخصومة المتوقعة المستلمة حتى وقت الانهيار ودفع غرامة في وقت الخراب، وهي دالة متزايدة لحجم النقص في حالة الخراب، وتم تقديم حل كامل لمشكلة التحكم العشوائية

المقابلة. وتم تحديد معادلة هاملتون - جاكوبي - بيلمان المرتبطة بها ووجدت الدراسة الشروط الضرورية والكافية لتحقيق أقصى استفادة من استراتيجية نطاق عائد واحد، من حيث وظائف جربر-شيو الخاصة.

دراسة Bohnert et al. (2015) بعنوان:

"On the management of life insurance company risk by strategic choice of product mix, investment strategy and surplus appropriation schemes"

"ادارة مخاطر شركة التأمين على الحياة عن طريق الاختيار الاستراتيجي لمزيج المنتجات واستراتيجية الاستثمار وخُطط تخصيص الفائض" هدفت الدراسة الى تحليل تأثير اختيار الإدارة الاستراتيجي لتكوين الأصول والخصوم في التأمين على الحياة على مخاطر النقص وتحمل المخاطر العادلة للمساهمين. والتركيز على فعالية قرارات الإدارة فيما يتعلق بمزيج المنتجات ومخاطر جانب الأصول في ظل مخططات مختلفة لتخصيص الفائض، نقترح إعدادًا نموذجيًا يشتمل على المعاشات السنوية المؤقتة على الحياة وعقود تأمين الوقف، واظهرت نتائج الدراسة أن فعالية قرارات الإدارة فيما يتعلق بالحد من المخاطر تعتمد بشدة على خطة التخصيص الفائض المقدمة للعميل وتأثيرها على مدفوعات المزايا المضمونة ، مما يمثل متغيرًا تحكمًا مهمًا لشركة التأمين.

7. الإطار النظري

1.7 التأمين

"في الحقيقة ان موضوع التأمين يلمس جانباً مهماً في الحياة البشرية، لا سيما في حياة الفرد المسلم، فهو يُمثل الجزء الإعاني للبشر فيما بينهم، فمن خلاله تتبادل المنافع وتُدفع الحوادث والآفات، ومن جهة اخرى فإن شركات التأمين اصبحت من المؤسسات الوطنية التي تنظم المؤتمرات والندوات التوعوية من خلال ما تتحصل عيه من نافذة الفائض والارباح."

والتأمين لغة مصدر من فعل أمّن يؤّمن أمناً وأماناً: اي حفظه من التلف والهلاك، اما المجرد منه فهو امن يأمن: اي اطمأن وزال خوفه، ويقال: قد أمن فأنا آمن، وآمنت غيري، من الأمن والامان، وضده الخوف، والامانة ضد الخيانة، والايمان

ضد الكفر، ويأتي بمعنى التصديق وضده التكذيب، يقال: آمن به قوم وكذب آخرون. وفي القاموس المحيط: أمنه تأميناً وإئتمنه وإستأمنه، واذا كان الخوف ضد الأمن فإن القرآن الكريم بين في مواضع كثيرة ان المؤمنين لا خوف عليهم (يحيى، 2018).

يمكن القول بأن التأمين بمفهومه العادي والمتداول هو عبارة عن اعطاء الامان من طرف لآخر بهدف مواجهة الخطر المُحتمل وقوعه في المستقبل. فهو يشير الى اتفاق عدد من الاشخاص المحتمل وقوع الضرر عليهم او تعرضهم الى اخطار متشابهة عند تَلافي الاضرار الناتجة عن تلك الاخطار، وذلك بالقيام بدفع إشتراكات في صندوق تأمين يملك ذمة مالية مستقلة يتم التعويض منه عن الاضرار التي قد تلحق بالمشتركين من جرّاء وقوع الاخطار المؤمن لها (لشبيلي، 2010).

عقد التأمين يتكون من طرفين، الطرف الأول يسمى المؤمن – بكسر الميم – الذي يمثل شركة التأمين، والطرف الثاني المؤمن له – بفتح الميم – ويمثل العميل. التعريف الاصطلاحي للتأمين يعني الأتفاق الذي بموجبه تتحمل شركات التأمين مسؤولية تغطية الاخطار المتفق عليها في العقد مقابل دفعات يسددها المتعاقدين مع هذه الشركات، وأقساط التأمين التي تستثمرها شركات التأمين تمثل الاعمال التجارية التي تقوم بها من أجل تنميتها من جهة وإمكانية الإيفاء بإلتزاماتها اتجاه المتضررين من جهة أخرى (عامر، 2014).

ويتضح لنا مما سبق ان التأمين هو عبارة عن نظام او وسيلة الهدف منه حماية الافراد او المؤسسات من الخسائر المادية المُحتمل حدوثها والتي قد تنشأ من تحقق الاخطار المؤمن منها، وذلك من خلال نقل عبء هذه الاخطار الى المؤمن الذي بدوره يتعهد بتعويض المؤمن له من كل او جزء من الخسارة المادية التي يتكبدها، مقابل اقساط محددة.

2.7 التأمين الإسلامي

"ان التأمين بِمعناه الحديث صِيغة من صِيغ ادارة المَخاطر، وجذوره التكافل بين افراد المجتمع الذي هو اساس الاجتماع في دورات التاريخ، وقد عرفت كل المجتمعات الانسانية انماط من التعاون والتكافل، وما زال الناس يهرعون الى نجدة الملهوف ومساعدة المصاب ويد العون للمحتاج، ومجتمعات الاسلام هي غرة جبين الزمان في حرصها على التكافل وعنايتها

بالتعاون، وقد حث دينها على مثل ذلك في الاخلاق وفي القوانين الفقهية التي تُنظم المعاش وتحكم العلاقات بين الافراد، ومن اعظم مؤسساتها الزكاة والوقف ونظام العاقلة، وغيرها من انواع دفع الضرر عن الغير في سبيل الخير والبر والتي لا زالت تمارسها وتتمسك بها بعض مجتمعاتنا في القرى والارياف.

اذ بدأ التطبيق العملي الفعلي للتأمين الاسلامي بعد اجتماع للمجمع الفقهي الاسلامي والذي عُقد في دمشق عام 1964، وناقش هذا الاجتماع موضوع التأمين التجاري واتفق معظم الفقهاء على حرمته واقروا التأمين التكافلي كبديل له، وفي القاهرة في جمهورية مصر العربية عُقد مؤتمران للعلماء المسلمين، انعقد الاول عام 1965 والثاني عقد عام 1972، وتم فيهما مناقشة واستعراض صيغة التأمين التكافلي من قِبل الفقهاء، واجازوه بالاجماع (مطاي، 2018). حيث يقوم نظام التأمين التكافلي على التكافل والتعاون بين افراد او مجموعات في تحمُل الاضرار والمخاطر التي من الممكن ان تلحق بأي احد منهم، وذلك من خلال تأسيس صندوق لا يهدف الى الربح وله ذمة مالية مستقلة تُجمع فيه الاقساط ويتم صرف الاستحقاقات منه في حالة الضرر، والذي يتبقى من الفائض تقوم شركة متخصصة طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية بادارة هذا الصندوق او الحساب (مسيردي، 2018).

وعرفه ابو سرحان (2020) انه "عقد تأمين جماعي يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال بقصد التعاون والتضامن مع بقية المشتركين لتعويض المتضررين منهم على اساس التبرع، وتتولى ادارة العمليات التأمينية فيه شركة متخصصة بالتأمين بصفة وكيل بأجر معلوم"

ويعرف انه نظام تكافلي لا يقوم اساساً على مبدأ الربح بل يهدف الى تفتيت اجزاء المخاطرة وتوزيعها عهلى المؤمن لهم (المشتركين) وذلك عن طريق التعويض الذ يتم دفعه الى المشترك المتضرر من مجموعة حصيلة اشتراكاتهم، بدلاً من ان يبقى الضرر على عاتق المتضرر وحده، وذلك تبعاً لنظام الشركة وشروط وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية (شخار، 2019).

واشار مصطفى ونذير (2017) ان التأمين الاسلامي هو "اتفاق بين شركة التأمين الاسلامي باعتبارها ممثلة لهيأة المشتركين وبين الراغبين في التأمين، حيث يُدفع مبلغ معين في سبيل التبرع لصالح حساب التأمين على ان يدفع له عند وقوع الخطر". وعُرف ايضاً انه "اتفاق بين اشخاص يتعرضون لأخطار محددة بهدف تلافي الاضرار الناشئة عبر انشاء صندوق يتم ايداع اشتراكات فيه على اساس التبرع، ويتم منه التعويض عن الاضرار التي تلحق احد المشتركين من جراء وقوع الاخطار المؤمن منها" (سيد، 2015، 153).

3.7 أهمية التأمين الاسلامي

تتمثل اهمية التأمين الاسلامي فيما يلي:

- تحقيق الامان للمؤمن له وذلك بتعويضه عن اي خسائر ممكن ان تلحق به في حالة تحقق الخطر المؤمن عليه، مما يدفع المؤمن له للدخول في مختلف الانشطة الاقتصادية بدون تردد (فلاق، 2014).

- تحقيق الكسب الحلال، حيث ان التأمين التكافلي يعتبر سبيلاً مشروعاً للكسب والربح الحلال شرعاً، وتقوم شركات التأمين التي تدير عمليات التأمينية على اساس الوكالة بأجر معلوم، والادق ان يُقال على اساس المضاربة بإستثمار الأَموال المجمعة من اقساط التأمين بالطرق المشروعة، كما انها تحصل على الدخل المادي من اموال المساهمين ومن حصتها من ارباح المضاربة (شرون وآخرون، 2019).

- ان التأمين الاسلامي ينظم عملية التعاون بين المؤمن لهم، وذلك من خلال توزيع الخسائر المحتمل تحققها على جميع المشتركين (عامر، 2014).

4.7 الفائض التأميني

يعد الفائض التأميني اسم مشتق من طبيعة عقد التأمين التكافلي القائِم على مبدأ التبرع، فيشير الى فائض عن صندوق المشتركين المُتبرعين بأموالهم، فإذا ما دام العقد عقد تبرع، فلا يمكن تسمية الاموال التي تزيد في صندوق المشتركين

ربح، اذ ان الربح يتحقق في عقود المُعاوضان، كما هو الحال في التأمين التجاري القائم على عقد المعاوضة الذي يشتمل على ربح احد الطرفين مُقابل خسارة الطرف الآخر، ومن هنا فالاموال التي تزيد في نهاية السنة المالية بحساب هيئة المشتركين تسمى فائض. وعُرف الفائض التأميني انه "المبالغ الناجمة عن تسوية الايرادات المتحققة من مزاولة عملية التأمين التعاوني والعمليات المرتبطة بها مع النفقات المستحقة" (آل افندي، 2012، 134). واشار شبير (2012) الى الفائض التأميني انه "ما تبقى من اقساط التأمين التي يدفعها المستأمنون في شركة التأمين الاسلامية وعوائدها بعد اداء التعويضات والمصروفات، وتجنيب الاحتياطات والمخصصات، وهو مملوك للمستأمنين دون غيرهم من حملة الاسهم، لأن المستأمنين هم الذين تبرعوا بما يخص الاضرار، وما زاد عنها يكون مملوكاً لهم، ويتم توزيعه عليهم وفق عدة طرق اجيزت جميعها، لكن يشترط للعمل بإحدى هذه الطرق ان ينص عليها في النظام الاساسي للشركة، اما عند عدم النص، فيُعمل بالطريقة التي تقضي بتوزيع الفائض على جميع المستأمنين دون تفريق بين من اخذ تعويضاً وبين لم يأخذ".

وعرفه عبد الحميد (2010، 29) انه "ما يزيد من اجمالي التبرعات التي يدفعها المشتركين في شركة التكافل خلال الفترة المالية بعد دفع اجمالي التعويضات للمتضررين منهم خلال نفس الفترة المالية، ودفع مبالغ اعادة التأمين واقتطاع المصروفات مع مراعاة التغيرات في المخصصات الفنية" (الحمصي، 2008). واضاف العلي والحسن (2020، 234) ان الفاض التأميني هو "الفرق المُتبقي من الاقساط وعوائدها بعد دفع اجمالي التعويضات والمصاريف والمخصصات". اما ابن علي (2018) فقد عرفت الفائض التأميني انه "ما تبقى من اقساط المشتركين والاحتياطات وعوائدها بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة او التي ستدفع خلال السنة، وهذا الناتج ليس ربحاً وانما يسمى الفائض التأميني"

واستناداً الى التعاريف السابقة للفائض التأميني تُعرفه الباحثة انه عبارة عن مجموع الارباح الصافية من فروق الاقساط والتعويضات المالية بعد انهاء جميع التقريرات المالية من المصروفات وتسديد الديون وحساب باقي الايراد والخارجات وارباح الاستثمارات""

5.7 مكونات الفائض التأميني

ويتحقق الفائض التأميني من الفرق بين موارد وعاء التأمين (صندوق التأمين) ومصروفاته في شركات التأمين الاسلامية وعلى النحو الآتي: (العازمي، 2022)

- موارد الصندوق تتكون من الاقساط التي يدفعها المشتركين لشركة التأمين، واحتياطات الحسابات المتراكمة والاحتياطات القانونية، وعوائد الاستثمار والتعويضات والعمولات، وصافي ارباح استمثار اموال المشتركين، بالاضافة الى التبرعات والاعانات والدعم من الدولة.

- مصروفات صندوق التكافل تتكون من التعويضات التي تُدفع للمشتركين، والرسوم التي تأخذها شركة التأمين المديرة، ورسوم مدير الاستثمار، فضلاً عن اقساط عمليات اعادة التأمين، والاستهلاكات التي تتمثل في استهلاك الاصول الثابتة بحساب المشتركين، بالاضافة الى المصروفات المباشرة مثل مصروفات مراجع وتدقيق الحسابات والمصروفات العمومية مثل الرواتب والمكافآت والاجارة والدعاية وغيرها، والتي يتم تحميلها على حساب المشتركين.

وان اللوائح والنُظم التي تُنظم عمل شركات التأمين اشارت الى الفرق بين اجمالي وصافي الفائض التأميني، فقد نصت اللوائح التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين الى ضرورة ان تراعي الشركة عند اعداد قائمة عمليات التأمين ما يلي: (اليحيى، 2018)

- تحديد الفائض الاجمالي في نهاية العام المالي، والذي يثمثل الفرق بين الاقساط والتعويضات مخصوماً منه المصاريف التسويقية والادارية والتشغيلية والمخصصات الفنية اللازمة.
- تحديد الفائض الصافي الذي تم التوصل اليه بأن يُضاف الى الفائض الاجمالي او يُخصم منه ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد احتساب ما لهم من عوائد، وخصم ما عليهم من مصاريف محققة.

ومن هنا يمكن القول ان الفائض التأميني يُحتسب كما يلي:

اجمالي الفائض التأميني =الاشتراكات - [التعويضات (المدفوعة + المستحقة + تعويضات تحت التسوية) + المصاريف التسويقية والادارية والتشغيلية + المخصصات والاحتياطات الفنية والقانونية].

اما صافي الفائض التأميني= اجمالي الفائض التأميني + عوائد الاستثمار.

6.7 انواع الفائض التأميني

تجدر الاشارة الى ان هناك نوعين للفائض التأميني وهما: (البدو والدباغ، 2021)

النوع الأول: الفائض التأميني الاجمالي ويتمثل في "ما تبّقى من اقساط التأمين بعد خَصم نَفقات عمليات التأمين المُختلفة وما يَتصل بها من مصروفات، يعني ما يتبقى من الاقساط بعد خَصم ما دُفع كتعويضات تأمينية للمتضررين من المشتركين وكمصاريف تسويقية وادارية وتشغيلية"

النوع الثاني: الفائض التأميني الصافي ويتمثل في "ما تبّقى من اقساط التأمين بعد خصم التعويضات والنفقات ثم زيادة عوائد استثمار الاشتراكات بعد خصم حصة المساهمين في الشركة من هذه الارباح، اي هو الفائض الاجمالي بالاضافة الى صافي ربح استثمار الاشتراكات".

7.7 عناصر الفائض التأميني

اشار البرواري (2010) الى عدة عناصر يتأثر بها الفائض التأميني والمتمثلة في:

- عدد المشتركين وحجم الاشتراكات مقدار التعويضا التي تدفع للمتضررين من المشتركين.
- حجم المصاريف والنفقات المباشرة منها وغير المباشرة.
- حُسن الادارة والتي تتمثل في المهارات التي يمتلكها الخبراء في الاكتتاب، وقدرتهم على قياس الاخطار، فضلاً عن الدقة في تسعير المنتجات والمهارة في تسويقها وخِبرتها في ادارة الاستثمارات المشروعة وحُسن اختيارها.
- تواجد كوادر بشرية متدربة ومتخصصة في التأمين الاسلامي.

- مقدار الاجر المعلوم للوكالة التي تدير على اساسها الشركة عملياتها التأمينية.
- تكوين الاحتياطات الفنية.
- سلوك المشتركين ومدى تحملهم للمسؤولية.
- درجة الوعي التأميني لدى الناس وخاصة التأمين الاسلامي.

8.7 اهمية الفائض التأميني

تظهر اهمية الفائض التأميني في نقاط عدة من اهمها كما ذكر (ابو سرحان، 2020؛ ملحم؛2012 ؛ القرة داغي، 2005) وهي على النحو التالي:

اولاً: يعتبر الاحتفاظ بجزء او كامل الفائض التأميني من الناحية التأمينية بهدف تكوين الإحتياطات الفنية في بداية عُمر الشركة قرار حكيم، وذلك لانه يسهم في تقوية الملاءة المالية لصندوق التأمين التعاوني بإعتباره يملك الذمة المالية المُستقلة عن اموال المشتركين، الزيادة في مقدار الاحتياطات التي يتكون منها الفائض التأميني تساعد في تمكين الصندوق من المعالجة الصحيحة للمطالبات المالية الضخمة وانجازها بنجاح بإعتبارها خط الدفاع الاول لمصلحة المشتركين في التأمين، وايضاً حمايتهم من الإقتراض من اموال المساهمين.

ثانياً: في التأمين الاسلامي يُقلل توزيع الفائض التأميني على الشتركين قيمة الاقساط الفعلية على الصعيد الفردي والمؤسسي، ويعد حافز يشجع مواصلة التأمين لدى شركات التأمين الاسلامية بالمقارنة بالشركات التقليدية في سوق التأمين، وذلك لان مبلغ القسط يتم اخذه بعين الاعتبار عند معظم الشركات التي لا تهتم بالجانب الشرعي في التأمين، وهنا فإن قيمة القسط عندما تكون منخفضة يُشجع هذه الفئات على الاستمرار في التأمين عند شركات التأمين الاسلامية.

ثالثاً: ان توزيع الفائض التأميني بشكل مستمر على المستأميني يُشعرهم بالمسؤولية ويزيد من الاهتمام بأموال المستأميني والتي تتمثل بأقساط التأمين، والحفاظ على الاشياء المُؤمن عليها، والمحافظة عليها عند استخدامها، وعدم

استغلالها بغير وجه مشروع، مما ينعكس على الفائض التأميني بزيادته نظراً للخلق والسلوك الرفيع في المحافظة على الاشياء المُؤمن عليها والذي يسهم في انعدام الحوادث التي قد تكون مُفتعلة.

رابعاً: يساهم التصرف في توزيع الفائض التأميني لصالح المشتركين في زرع فكرة التأمين الاسلامي في اذهانهم، مما يشجع على التعامل مع شركات التأمين الاسلامية ويؤكد مصداقيتها والتزامها بأحكام الشريعة الاسلامية في تقديم خدماتها، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى تقدم وازدهار صناعة التأمين الإسلامي، وانتشارها في الأسواق المحلية والعالمية.

9.7 فوائد الفائض التأميني

ان تطبيق الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية بما فيه من مبادئ تعاونية وتكافلية كالتوزيع على المشتركين الذين قاموا بدفع الاقسام يعود على تلك الشركات بعدة فوائد منها: (ابن علي، 2018)

- يسهم في تقوية المركز المالي لصندوق حَملة الوثائق وذلك بتجنيب الإحتياطات منه مما يؤدي الى تعزيز ثقة المتعاملين بالتأمين الاسلامي وزيادة الإقبال عليه.

- يسهم في منع الصفة الاحتكارية لان الهدف من التأمين الاسلامي تحقيق المصلحة والتعاون لاكبر عدد من المشتركين مع بقاء اسعار خدمات التأمين في حدود التكلفة الفعلية.

وعليه يمكن القول بأنه واستناداً الى مبدأ التكافل فإن شركات التأمين الاسلامي تمارس العمل بالفائض التأميني لانه لا يعتبر ربح، ولكن هو زيادة في التحصيل، وانه مُلك خاص لحساب صندوق المشتركين وليس الشركة التي حصلت على اجرتها بصفتها تدير اعمال التأمين "وكالة بأجر"، بالاضافة على حصة الربح التي حصلت عليها الشركة مقابل قيامها باستثمار اموال صندوق المشتركين.

10.7 العوامل المؤثرة في الفائض التأميني

ان الفائض التأميني يتأثر بعدة عوامل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:(بن ضيف، 2022)

أولاً: إشتراكات التأمين واعداد المشتركين.

ثانياً: خبرة الادارة في استثمار الفائض التأميني، وحُسن اختيارها للاستثمارات والتي بدورها تزيد من حجم الفائض.

ثالثاً: مقدار التعويضات التي تُدفع للمتضررين.

رابعاً: المبالغ التي تتوفر من الاشتراكات.

خامساً: الاختيار الافضل لشركات اعادة التأمين.

سادساً: مقدار الاجر الذي تحصل عليه شركات التأمين الاسلامية بدلاً من عمليات التأمين التي تقوم بها.

سابعاً: المصاريف التي يقوم صندوق التأمين بتحمُلها.

ثامناً: الاحتياطات الفنية.

تاسعاً: كفاءة وخِبرة شركات التأمين الإسلامية بإدارة التعويضات.

11.7 معوقات تطبيق الفائض التأميني

تفتقد شركات التأمين الاسلامية الى تطبيق عملية الفائض التأميني وذلك يرج على عدة اسباب منها: (العازمي، 2010).

- الافتقار الى القوانين التي تنظم وتحكم شركات التأمين الاسلامية التي قد تَرجع اليها الشركات عند توزيع الفائض او عند التعرض لأي عجز او عند التصفية، فالقوانين المُنظِمة والحاكمة تُعد درع حصين لتلك الشركات.
- وهذا المُعوق يرجع الى عدم إهتمام الدول الاسلامية وخاصةً الدول العربية بموضوع التأمين الاسلامي او محاولة دعمه او تطبيقه بصورة لائقة.
- المنافسة بين شركات التأمين الاسلامي بالرغم من انها حديثة المنشأ كمؤسسات.

- الإخلال بأحكام الشريعة الاسلامية حيث ان ضُعف الوازع الديني وفي ظل تهافت الكوارث والازمات من الممكن ان يؤثر على ضُعف القوة الايمانية عند الكثير من الناس.
- الوعي التأميني الذي يعتبر عامل مهم جدا، فمن خلاله تتأثر شركات التأمين ايجاباً او سلباً، وذلك يعود الى نسبة الثقافة العالية في المجتمع وامكانية اصلاحها وتوجيهها التوجيه الصحيح والسليم، ويؤثر مستوى فهم التأمين الاسلامي على الفائض التأميني بشكل كبير جداً، وان اهمال هذا الجانب سيؤدي الى انتكاس المؤسسات المالية في تطبيق عملياتها التأمينية واعاقة في تقديم خدماتها.

12.7طرق توزيع الفائض التأميني

بناءً على ما تم الاشار اليه سابقاً بشأن ان الفائض التأميني يشير الى الفرق بين التعويضات واقساط التأمين في نهاية الفترة المالية، فإنه يعد من بين اهم الاسس التطبيقة والنظرية المعتمدة في التفرقة بين التأمين الاسلامي والتأمين التجارية، وذلك لأن الفائض التأميني في التأمين الاسلامي يعاد توزيعه على المشتركين بعد تَغطية جميع النفقات والمصاريف، واما في التأمين التجارية فتعتبر الزيادة المتحصلة من الفرق بين الاقساط المدفوعة والتعويضات ربحاً خالصاً بالنِسبة للمساهمين، لان التأمين التجارية عقد معاوضة مالية يهدف الربح من التأمين نفسه، فعملية توزيع الفائض التأميني تتضمن عدة امور، لعل من اهمها هو ما تناوله هذا الدراسة عن طرق توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية.

واشار الخصاونة (2021) انه يتم توزيع الفائض التأميني وفق اسس مقبولة شرعاً مع مراعاة وجوب تقوية المركز المالي للشركة وتطورها، وقد تمت الموافقة من هيئة الرقابة على الاستعمالات التالية:

أ. خصم الزكاة المُستحقة على اقساط التأمين وعائدات الإستثمار من الفائض الاجمالي.

ب. تخصيص جزء منه كاحتياطات لتقوية المركز المالي للشركة بحيث تبقى الاموال المُخصصة كإحتياطات مُلكاً للمشتركين.

ج. تخصيص جزء منه لشراء الاصول بانواعها المختلفة لإعانة ادار الشركة في تحقيق مهامها.

د. تخصيص جزء منه تُدفع حوافز للعاملين في الشركة ولأعضاء مجلس الادارة.

هـ. توزيع ما تبقى منه للمشتركين.

وهناك عدة طرق لتوزيع الفائض التأمين كما حددها (شبير، 2012) والتي تتمثل في الآتي:

الطريقة الاولى: "يتم توزيع الفائض التأميني على كل حملة الوثائق بنسبة ما دفعوه من اشتراكات "اقساط"، اذ يشمل كل مشترك سواء حصل على تعويضات ام لم يحصل، ومن الامثلة على الشركات التي عملت بهذه الطريقة الشركة القطرية للتأمين في اول سنتين من تأسيسها، وشركة التأمين الاسلامية في السودان."

الطريقة الثانية: "يُوزع الفائض التأميني على حَملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويض عن الاضرار التي لحقت بهم خلال الفترة المالية مهما كانت قيمة هذا التعويض، ومن الامثلة على الشركات التي عملت بهذه الطريقة الشركة الاسلامية القطرية للتأمين بعد سنتين من تأسيسها، وشركة وثاق للتأمين التكافلي الكويتية."

الطريقة الثالثة: "يُوزع الفائض التأميني على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويض وعلى من حصلوا عليه اذا كانت بنسبة تقل عن اقساطهم، وعلى ان يُجمع حق هؤلاء في الفرق بين صافي اقساطهم والتعويض الذي حصلوا عليه في الفترة المالية."

13.7 الآثار الايجابية للفائض التأميني

كون الفائض التأميني منسوب الى حصة الارباح والعوائد، فإنه بذلك يمتاز ببعض الصفات الايجابية التي لها اثر واضح في شركات التأمين الاسلامية ومن هذه الآثار: (محمد، 2012)

- يعتبر توزيع الفائض التأميني على المشتركين بالطرق العلمية التي تتبعها شركات التأمين الاسلامية تحقيق فعلي لجانب التعاون والتكافل التي أُسست من اجلها هذه الشركات.

- يسهم توزيع الفائض التأميني على المشتركين زيادة عدد المشتركين، مما يؤدي الى تنمية الاقساط التأمينية التي تساعد في مشاركة الإستثمارات المتعددة.
- تحقيق مبدأ المصداقية في الوعود التي عهدت بها شركات التأمين التكافلي الى المشتركين في بداية العقد وتوطين مبدأ الثقة فيما بينهم.
- ان توزيع الفائض التأميني من المحاسن التي لها اثر ملحوظ في نشر ثقافة التأمين الاسلامي.
- يمكن الإستفادة من الفائض التأميني بعدة طرق، ومن هذه الطرق اعداد دخل احتياطي كبير، بحيث تقلل الشركة التكافلية من الإعتماد عن الشركات الاخرى ومساندتها.
- الاستثمارات التي تشرف عليها الشركات التكافلية والتي تقوم على مصالح مشتركة بين المشتركين والشركة ترفع من مستوى التنمية الاقتصادية الوطنية وبالتالي تحقق قوة الدولة وهيبتها على شتى المناحي.

❖ **مثال على تطبيق الفائض التأميني في شركة التأمين الاسلامية في الاردن:** (صباغ، 2009؛ ملحم، 2012)

أولاً: المبادئ العامة

أ. يقوم مجلس الادارة في الشركة بتحديد نصيب مالكي الشركة من العوائد الناتجة عن الاستثمار في اقساط التأمين، حيث انه هذه الاقساط يتم استثمارها على اساس المُضاربة.

ب. يقوم مجلس الادارة بتوزيع الفائض التأميني طبقاً لمعايير تراهما مناسبة لتحقيق مصالح الشركة وحثقوق المُستأمنين.

ج. يتم معاملة المؤّمن له "اعتباري او طبيعي" على ان له يملك رقم حساب واحد في فترة تعامله مع الشركة عند حساب الفائض التأميني.

د. ان توزيع الفائض التأميني يسهم في ترسيخ فكرة التعاون في اذهان المُستأميني ويُشجع على الإشتراك بهذا التأمين.

مُكونات الفائض التأميني

- المبالغ الزائدة التي تتبقى من أقساط التأمين التي تقوم الشركة بإكتتابها بشكل مباشر او من خلال الاسناد الاختياري "نظام المحاصَصة"، اي يتم تقسيم الخطر المؤمن عليه ما بين الشركة وشركات اخرى، وذلك لانعدام توفر الطاقة التي تلزم لاستيعاب هذا الخطر.
- حِصة المُستأمنين الناجمة من أرباح الاستثمار في أقساط التأمين.
- العوائد الناتجة من اعادة التأمين.

أسس احتساب الفائض التأميني

عند حساب الفائض التأميني ينبغي ان يتم مراعاة حسابات معينة عند الحساب، وما يزيد يُمثل صافي الفائض الذي يكون قابل للتوزيع وكما يلي:

- حساب الاحتياطي العام.
- حساب الاحتياطي للديون المَشكوك بها.
- الحساب الذي يكون خاص لضريبة الدخل.
- حساب الاحتياطات الاخرى التي يُقرها مجلس الإدارة.
- الصافي من الفائض الذي يكون قابل للتوزيع.

كَيفية توزيع الفائض التأميني

- تخصم مختلف انواع المصروفات والالتزامات من محفظة التأمين والتي تضم دوائر التأمين في الشركة كاملة، وهنا يتم معاملة الفائض التأميني على انه فائض صندوق التأمين لشركة التأمين التعاوني.
- يتم تخصيص جزء من الفائض على شكل احتياطات فنية يُستخدم لتقوية مركز الشركة المالي، مع العلم ان مبالغ هذه الاحتياطات تعد ملك للمستأمنين.

- يتم توزيع الفائض التأميني حسب المعيار الاول من معايير شركات التأمين الاسلامية التي تعتمد عليها على كل المستأمنين "وهذا يمثل الطريقة الاولى من الطرق المستخدمة لتوزيع الفائض التأميني"

قاعدة توزيع الفائض التأميني

يتم احتساب نصيب المشترك الواحد من الفائض الذي سيتم توزيعه طبقاً للمعادلة التالية:

"نَصيب المشترك من الفائض = أقساط التأمين لكل مشترك × الفائض المخصص للتوزيع".

8. النتائج والتوصيات

1.8 النتائج

من خلال ما تم عرضه عن الفائض التأميني توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها:

- ان ما تقوم به شركات التأمين الاسلامي من معاملات، يرجع مصدرها الى الشريعة الاسلامية السمحة التي لا يعتلها النقص والتقصير.
- الفائض التأميني يشير الى ما تبقى من الاقساط وعوائد هذه الاقساط بعد اداء المصروفات والتعويضات وتجنيب المخصصات والاحتياطات.
- يمتلك لفائض التأميني اهمية كُبرى تكمن في ترسيخ مبدأ التأمين الاسلامي في اذهان المستأمنين، وتشجيع غيرهم للتأمين في شركات التأمين الاسلامي.
- يظهر العدل عند توزيع الفائض التأميني انه يتم توزيعه على المستأمنين بَعد خصم التعويض المدفوع لهم خلال الفترة المالية.
- يمكن لشركات التأمين الاسلامية ان تنوب عن المستأمنين في تجنيب المخصصات والاحتياطات المتعلقة بصندوق المستأمنين من الفائض التأميني، بما يحقق مصلحة الصندوق وتقويته وتثبيته.

- تقوم شركات التأمين الاسلامية بتوزيع الفائض التأميني على المُستأمنين بطرق مختلفة وجميعها اجازها هيئات الرقابة الشرعية، ولكن يُشترط العمل بإحدى هذه الطرق ان يُنص عليها في النظام الاساسي.

2.8 التوصيات

وبعد عرض النتائج تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات. أولاً، العمل على اصلاحات تشريعية تتضمن اصدار قوانين تضبط وتنظم شركات التأمين الاسلامي وذلك لأن توفير بيئة تشريعية ملائمة لطبيعة عمل شركات التأمين الاسلامي امر في غاية الاهمية ومن شأنه ان يدفع الى تسارع نمو صناعتها. ثانياً، حث شركات التأمين الاسلامية بعقد دورات تدريبية من شأنها تأهيل اعضاء قادرين على صناعة الفارق بينها وبين الشركات التجارية."ثالثاً، تسليط الضوء بالمزيد من الابحاث والدراسات عن موضوع الفائض التأميني وعقد الندوات والمؤتمرات بهذا الموضوع.

9. المراجع

المراجع العربية

آل افندي، خالد بن محمد بن احمد (2012). *ضمانات حقوق المؤمن له لدى شركات التأمين التعاوني، دراسة مقارنة في النظام والفقه الاسلامي*. مكتبة القانون والاقتصاد.

البدو، اكرم محمود حسين، والدباغ، اسراء عبد الهادي (2021). آلية توزيع الفائض التأميني: دراسة مقارنة. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، *10* (36)، 291-318.

البرواري، شعبان محمد (2010). الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالادارة. *بحث مقدم لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية*، 25-27/مايو/2010، البحرين.

الحمصي، حنان البريجاوي (2008). *توزيع الفائض التأميني واثره على التوسع في الخدمات التأمينية الاسلامية*. [رسالة ماجستير]، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا.

الخصاونة، احمد سليمان خصاونة (2021). واقع التأمين التكافلي الاسلامي في سوق التأمين الاردني. *المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، 18* (1)، 517-548.

القرة داغي، علي محي الدين (2005). *التأمين الاسلامي دراسة فقهية تأصيلية* (ط2). دار البشائر.

ابو سرحان، احمد شحدة علي (2020). الفائض التأميني في التأمين الاسلامي. *مجلة ريادة الاعمال الاسلامي، 5*(2)، 12-42.

سيد، سالم رشدي (2015). *التأمين المبادئ والاسس والنظريات*. دار الراية للنشر والتوزيع.

شبير، محمد عثمان طاهر (2012). الفائض التأميني في شركات التأمين. *مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية*، (30)، 361-434.

الشبيلي، يوسف بن عبدالله (2010). الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني. بحث مقدم الى مؤتمر التأمين التعاوني ابعاده وآفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه.

شخار، نعيمة (2019). تحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر. *مجلة البحوث والدراسات التجارية*، 3(1)، 77-88.

شرون، عز الدين، بوالكو، نور الدين وكعوان، سليمان (2019). مكانة التأمين التكافلي في سوق التأمينات دراسة تجربة سلامة السعودية. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، 3(1)، 142-155.

صباغ، احمد محمد (2009). الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية. *المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية*، 1- 2 حزيران 2009م، دمشق.

صالحي، صالح (2018). صناعة التأمين التكافلي بين الاسس النظرية والممارسات التطبيقة- تطوير العلاقات التشاركية في اطار نظرية الرسملة المزدوجة للفائض التأميني والاستثمار المشترك للارباح التأمينية. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، 3(2)، 8-29.

الصباغ، احمد (2009). الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية. بحث مقدم *للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية*، دمشق، سورية.

بن ضيف، محمد عدنان (2022). القدرة التنموية للفائض التأميني لدى مؤسسات التأمين الاسلامية بين التأصيل النظري والتطبيق العملي. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، 11* (1)، 69-86.

عبدالباري، مشعل 02010). تجارب التصرف بالفائض التأميني. بحث مقدم *لملتقى التأمين التعاوني الثاني، رابطة العالم الاسلامي، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل.*

العازمي (2010). العجز في صندوق المشتركين. *مؤتمر التأمين التعاوني ابعاده وآفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه.*

العازمي، خالد فلاح سالم، ابو البصل، عبدالناصر موسى عبدالرحمن (2022). قاعدة "التابع تابع" وتطبيقاتها في شركات التأمين الاسلامية. *جرش للبحوث والدراسات، 23*(1)، 561-607.

عامر، اسامة (2014). *اثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي: دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الاولى للتأمين بالاردن خلال الفترة 2013/2008.* [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

عبد الحميد، ناصر (2010، 29). النموذج المختلط للعلاقة بين شركة الادارة وصناديق التكافل، المشاكل والحلول. بحث مقدم الى *ملتقى التأمين التعاوني* الذي نظمته الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، 6-7/اكتوبر/2010.

ابن علي، فاطمة تواتي (2018). دول اموال الفائض التأميني في نمو وتطور صناعة التأمين التكافلي الاسلامي. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*، (11)، 162-171.

العلي، صالح، والحسن، سميح (2010). *معالم التأمين الاسلامي*. دار النوادر.

فلاق، صليحة (2014). دور آليات الحوكمة في تفعيل اداء شركات التأمين التكافلي. *الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*، (11)، 51-59.

محمد، السيد حامد حسن (2012). مشاركة المساهمين في الفائض التأميني بين المنع والجواز. *دراسات اقتصادية اسلامية*، 18(2)، 1-147.

مسيردي، سيد احمد (2018). تطبيقات التأمين التكافلي في القانون الجزائري قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 09-13. *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، 3(3)، 579-590.

مصطفى، العرابي، نذير غانية (2017). صناعة التأمين التكافلي: الواقع والتحديات والآفاق. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، (3)، 92-106.

مطاي، عبدالقادر (2018). *صيغ التأمين التكافلي ومعوقاتها دراسة تحليلية*. مجلة المعيار، 9(2)، 462-477.

ملحم، احمد سام (2012). *التأمين الاسلامي*. دار الثقافة.

النشمي، عجيل (2010). الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الاسلامي. بحث مقدم الى *المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية* المنعقد في مملكة البحرين في الفترة 26-28 مايو 2010.

اليحيى، بندر بن عبد العزيز بن ابراهيم (2018). نظرية الفائض التأميني: دراسة فقهية. *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية*، 15(1)، 210-248.

المراجع الاجنبية

Bohnert, A., Gatzert, N., & Jørgensen, P. L. (2015). On the management of life insurance company risk by strategic choice of product mix, investment strategy and surplus appropriation schemes. *Insurance: Mathematics and Economics*, *60*, 83-97.

Marciniak, E., & Palmowski, Z. (2016). On the optimal dividend problem for insurance risk models with surplus-dependent premiums. *Journal of Optimization Theory and Applications*, *168*(2), 723-742.

Oussama, A., & Lamine, A. (2021). The effect of compensation on the insurance surplus and the profitability of Takaful insurance companies A case study of the Islamic insurance company in Jordan, 2010-2019. *Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review*, *14*(01), 762-774.